المُستقبلُ العربيّ

السنة 44 العدد 518 نيسان/أبريل 2022

افتتاحية

نحو نموذج اقتصادي عربي جديد
علي محمد فخرو

دراسات

المرأة بين أصول الفقه والواقع
سراب حافظ

العرب والمسار الديمقراطي: خيارٌ متاح أم بعيد المنال؟
عبد السلام إبراهيم بغدادي

الدولة الهشة والانتقال الديمقراطي في السودان
أحمد سليمان أبكر

الفساد السياسي: نحو إنهاء غموض المفهوم
باسم الزبيدي

الحسن بن الهيثم وتسبيع الدائرة
عوني بلال

«فصلُ المقالِ»: كتابٌ أيديولوجي أم كتاب في الفعل الفلسفي؟
يوسف بن عدي

كورونا في عالم قلق (ملف 5)

من اقتصاد الحروب إلى اقتصاد الأوبئة: كورونا نموذجًا
أيمن نور الدين عمر

الشباب والتعليم في زمن كورونا في المغرب
محمد لكريني

الشراكة الصينية ـ الأفريقية في ظل كورونا
بهاء الدين مكاوي محمد قيلي

مقالات وآراء

الولاء المزدوج: سلاح إسرائيلي خفي
رجاء سليم

كتب وقراءات

- ثورة في الرؤوس: في الماركسية والاشتراكية واليسار (عبد الإله بلقزيز)
المهدي مستقيم

مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبلُ العربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغي الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

  130$ للنسخة الورقية.

  10$ للنسخة الإلكترونية.

  140$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

- تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

واقع الشراكة الصينية ـ الأفريقية ومستقبلها في حقبة جائحة كورونا

بهاء الدين مكاوي محمد قيلي(*)

أستاذ مشارك، برنامج الشؤون الدولية، قسم الشؤون الدولية،

كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

تمهيد

تعود الصلة بين الصين وأفريقيا إلى أكثر من ستة قرون، حيث قاد بحّار صيني، في نهايات القرن الرابع عشر الميلادي، أُسطولًا إلى الساحل الأفريقي الشرقي وزار عددًا من المناطق الأفريقية شملت مقديشو وبراوة وغيرهما[1]، إلا أنّ العلاقات الصينية الأفريقية الحديثة بدأت بمشاركة الصين وعدد من الدول الأفريقية في المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في باندونغ في إندونيسيا عام 1955.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة شهدت العلاقات الصينية ـ الأفريقية تطورات غير مسبوقة، فبعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي في عام 2000، قدّمت الصين مليارات الدولارات كقروض ومساعدات للدول الأفريقية، كما ألغت الرسوم الجمركية على السلع الواردة إليها من 34 دولة أفريقية؛ وبحسب موقع وزارة الخارجية الصينية فإن للصين الآن 48 سفارة في أفريقيا.

يهدف هذا البحث إلى معرفة الدوافع الصينية للشراكة مع دول القارة الأفريقية، والجهود التي بذلها الطرفان من أجل تعزيز هذه الشراكة، إضافة إلى الكشف عن الاستراتيجية الصينية للتدخل في أفريقيا، وتوضيح الدور الصيني لمساعدة الدول الأفريقية وبخاصة خلال مرحلة انتشار فيروس كورونا، كما يسعى البحث إلى استشراف مستقبل العلاقات الصينية في مرحلة ما بعد وباء كورونا.

(*) البريد الالكتروني: baha433@gmail.com

(1) قوه ينغ ده، «تاريخ العلاقات الصينية العربية،» ترجمة تشانغ جيا مين، **الصين اليوم**، 5/5/2020.

أولًا: دوافع ومجالات الشراكة الصينية ـ الأفريقية

يبدو واضحًا حرص الصين على تعزيز وتنمية شراكاتها مع دول القارة الأفريقية، ويتجلّى هذا الحرص في الزيارات المتكررة التي يقوم بها مسؤولون صينيون إلى أفريقيا، وقد كانت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الصيني مطلع عام 2021 إلى خمس دول أفريقية[2] هي الزيارة الحادية والثلاثين من الزيارات التي قام بها وزراء خارجية الصين المتعاقبون إلى أفريقيا منذ عام 1991[3].

كثيرًا ما تُثار التساؤلات حول دوافع الصين للتغلغل في أفريقيا بهذه الصورة اللافتة للنظر، وتختلف الآراء حول الدوافع الحقيقية لحرصها على تطوير شراكاتها مع الدول الأفريقية، ولكن يمكن إجمال هذه المصالح في التالي[4]:

ـ مصالح اقتصادية: تتمثّل بالحصول على الموارد الطبيعية وبخاصّة مصادر الطاقة والمعادن، والوصول إلى السوق الأفريقية الواسعة لتسويق منتجاتها.

ـ مصالح سياسية: حيث تسعى الصين إلى استغلال الثقل التصويتي لدول القارّة الأفريقية في الأمم المتحدة لدعمها سياسيًا ومساندتها في مواجهة مشروعات القرارات الغربية الهادفة لإدانتها بانتهاك حقوق الإنسان.

ـ مصالح أمنية: تتمثل بسعي الصين لحماية استثماراتها ورعاياها في أفريقيا من الاعتداءات والعمليات الإرهابية التي بات يتعرض لها رعاياها هناك.

ـ مصالح أيديولوجية: تتمثل بالترويج للنموذج الصيني في التنمية، ومواجهة دعاوى الغرب القائلة بعالمية الديمقراطية الليبرالية، وسوف نقوم في الصفحات التالية بشرح هذه المصالح بشيء من التفصيل.

1 ـ دوافع ومجالات الشراكة الاقتصادية بين الصين وأفريقيا

واجهت الدول الأفريقية مع نهايات القرن العشرين ظروفًا اقتصادية حرجة، حيث فشلت خطة لاغوس (1980) بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاءً واسعة من القارة الأفريقية، ومع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات بدأ الاتحاد السوفياتي في التفكك وخرجت دول أوروبا الشرقية من الاتحاد السوفياتي مثقلة بالفقر والديون ومُكتظّة بالأسلحة الخطيرة والمدمرة. شكّلت هذه الدول تهديدًا مباشرًا لأمن القارة الأوروبية واستقرارها، فوجّهت الدول الغربية أغلبية المعونات والمساعدات والقروض التي كانت تُعطى سابقًا للدول النامية بما فيها الدول الأفريقية إلى أوروبا الشرقية بهدف السيطرة على الأوضاع هناك، فزاد ذلك من معاناة الدول الأفريقية، ودخلت في أزمات مالية عميقة ومتتالية. في هذه الأثناء طرحت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية مشروعًا لنشر الديمقراطية على المستوى العالمي، وتعرّضت الأنظمة الأفريقية إلى كثير من الضغوط من

---

(2) هي نيجيريا، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوتسوانا، وسيشل.

(3) عادل علي، «الصين وأفريقيا 2021.. وميلاد حقبة جديدة من التعاون،» شبكة طريق الخرير الصيني الإخبارية، <https://alharir.info/>.

(4) Yun Sun, «Africa in China's Foreign Policy,» John L. Thornton, China Center and Africa Growth Initiative, (Brookings, UK, 2014), p. 1, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/africa-in-china-web_cmg7.pdf>.

أجل الشروع في إصلاحات سياسية كشرط للحصول على أية مساعدات أو قروض في ما عرف باسم المشروطية السياسية (Political Conditionality) التي هددت وجود الكثير من هذه الأنظمة[5].

استغلت الصين حالة التوتر بين الغرب وأفريقيا بسبب المشروطية السياسية فقدمت إلى أفريقيا مبادرة للتنمية خالية من السياسة (Politics Free)، وتعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، ولم تشترط الإصلاح السياسي للتعامل مع هذه الدول، حيث كانت الصين نفسها متهمة من الغرب بمصادرتها للحريات وانتهاكها لحقوق الإنسان.

هذا العرض الخالي من الشروط السياسية شجّع القادة الأفارقة على الدخول في شراكات واسعة النطاق مع الصين، وحفّزهم على تطوير وتعزيز هذه الشراكات، وأصبحت الصين شريكًا مرغوبًا فيه من جانب القادة الأفارقة، بعد أن حقّقت لثلاثة عقود متتالية مستويات عالية من النمو الاقتصادي، وتبوأ الاقتصاد الصيني المرتبة الثالثة عالميًا؛ فوفقًا للبيانات التي نشرتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، شكلت الصين 28.7 بالمئة من ناتج التصنيع العالمي في عام 2019، وتقدمت بأكثر من 10 نقاط مئوية على الولايات المتحدة، التي كانت تمتلك أكبر قطاع تصنيع في العالم، وأصبحت الصين بذلك القوة التصنيعية العظمى في العالم. يوضح الشكل الرقم (1) مساهمة الدول الكبرى في الإنتاج الصناعي العالمي.

الشكل الرقم (1)

الدول الصناعية الكبرى ونسبة مساهمتها من الإنتاج الصناعي العالمي

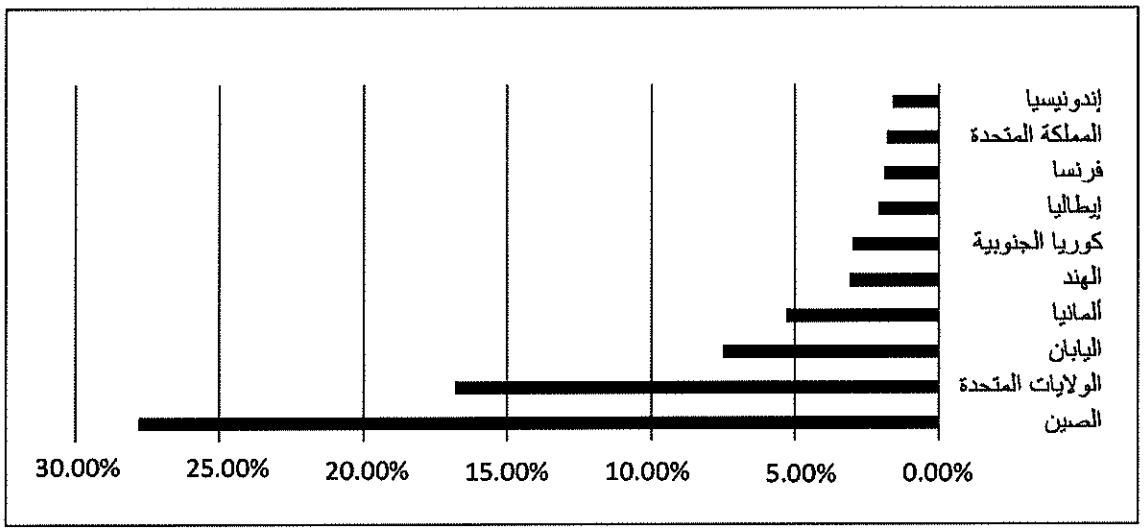

المصدر: من تصميم الباحث بناء على المعلومات الواردة في: <https://www.statista.com/>

(5) اضطرت الدول الأفريقية، تحت مطرقة الضغوط الغربية وسندان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، إلى الاستجابة لهذه التوجهات الجديدة، وخلال السنوات 1991ـ1993 أجريت انتخابات رئاسية في 23 دولة أفريقية، كانت نتيجتها انتقال السلطة في 11 دولة منها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في 11 دولة، ووعدت 20 دولة أفريقية باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات. انظر: أمباي لو، **إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة أفريقيا العالمية، 1998)، ص 169ـ 179.

هذا التوسع الصناعي الكبير قاد إلى زيادة طلب الصين على موارد الطاقة والمواد الخام والأسواق الجديدة، وتجاوز طلبها قاعدة مواردها المحلية فلجأت إلى الاستيراد من أجل سد العجز وبخاصة في إمدادات الطاقة والمعادن. لقد مثّل موضوع الطاقة هاجسًا مستمرًا للقيادة الصينية وأسهم، إلى حد كبير، في بناء اتجاهات السياسة الخارجية الصينية وبخاصة في العقدين الأخيرين. وعلى الرغم من هيمنة موضوع الطاقة بوجه عام (بما في ذلك الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة المائية، والنفط، وغيرها) على تفكير القيادة الصينية، إلا أن موضوع النفط بالذات كان من أكثر شواغل الدولة الصينية.

لقد تحوّلت الصين من أكبر مصدّر للنفط في آسيا، إلى أكبر مستهلك له في العالم في عام 2003، وإلى أكبر مستورد للنفط في العالم في عام 2004. وبحلول عام 2030 يُتَوَقع أن تستهلك الصين وحدها أكثر من 15 مليون برميل في اليوم، وتكون يومها مسؤولة عن 30 بالمئة من نمو الطلب العالمي على النفط[6]، ومع تنامي عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وبخاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003، وعجز منطقة آسيا ـ الباسيفيك عن تلبية الحاجات الصينية المتنامية من النفط، اتجهت الصين صوب النفط الأفريقي حيث تنتج القارة الأفريقية 7 ملايين برميل نفط يوميًا بما يعادل 10 بالمئة من الإنتاج العالمي اليومي، وتحتضن 12.4 بالمئة من الاحتياطي العالمي[7]. شرعت الصين في زيادة الاعتماد على النفط الأفريقي والتقليل التدريجي للاعتماد على المناطق الأخرى، فبينما بلغت واردات الصين النفطية من الشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة آسيا – الباسفيك في عام 2000 نسب 53.6 بالمئة، 24 بالمئة، و15.5 بالمئة على التوالي، كانت النسب في عام 2006 هي: 45 بالمئة من الشرق الأوسط، 32 بالمئة من أفريقيا، و8 بالمئة من منطقة آسيا ـ الباسفيك[8].

لم تتوقف حاجة الصين عند موارد الطاقة فحسب، بل شملت حاجتها مختلف الموارد الطبيعية والمعادن فاتجهت مرّة أخرى إلى أفريقيا التي توصف بأنها «منجم كبير» لما تحويه من معادن كثيرة ومتنوعة. يوضح الشكل الرقم (2) أبرز المعادن في القارة الأفريقية.

تستورد الصين الحديد والبلاتينيوم من جنوب أفريقيا؛ والخشب من الكاميرون والكونغو والغابون وليبيريا وموزمبيق؛ والحديد من زامبيا والغابون؛ والقطن من مالي وبوركينا فاسو؛ والكاكاو من ساحل العاج، والبن من كينيا، والأسماك من ناميبيا[9].

---

(6) Chris Alden and Ana Cristina Alves, *China and Africa's Natural Resources: The Challenges and Implications for Development and Governance* (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2009), pp. 4-6.

(7) المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، «الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية،» ليبيا، 25ـ26 أيلول/سبتمبر 2010، ص 9.

(8) بشير هادي عبد الرزاق، «سياسة الصين الاقتصادية في أفريقيا... الواقع وآفاق المستقبل،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 52 (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015)، ص 263.

(9) المصدر نفسه، ص 264ـ265. وانظر أيضًا: أيوب طه سيد أحمد، «الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة الصينية الروسية بالدول الأفريقية والعربية (2000 – 2015)،» مجلة **السودان**، السنة 6، العدد 7 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 29.

الشكل الرقم (2)

نسبة الاحتياطي الأفريقي من المعادن إلى الاحتياطي العالمي

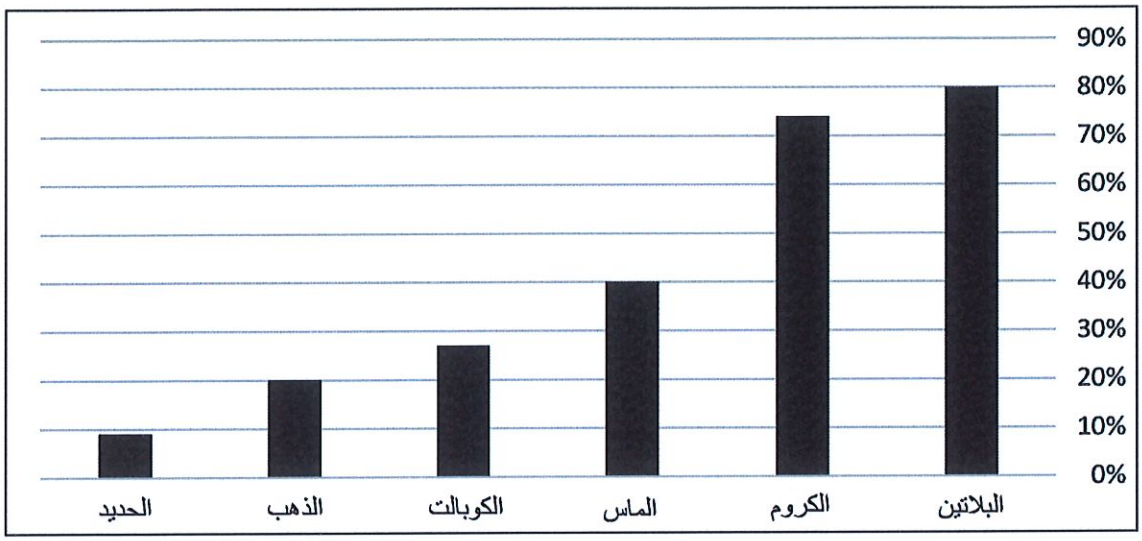

المصدر: من تصميم الباحث استنادًا إلى المعلومات الواردة في: Chris Alden and Ana Cristina Alves, *China and Africa's Natural Resources: The Challenges and Implications for Development and Governance* (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2009).

في المقابل، تقوم الصين بتصدير الكثير من منتجاتها الصناعية إلى الدول الأفريقية مثل: الأجهزة الكهربائية والمُوَلِّدات، وبعض المواد الكيميائيّة والزيوت والوقود وغيرها. يوضح الجدول الرقم (3) حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا خلال الحقبة الممتدة من 2002 إلى 2019.

الشكل الرقم (3)

التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا (2002ـ2019)

بمليارات الدولارات

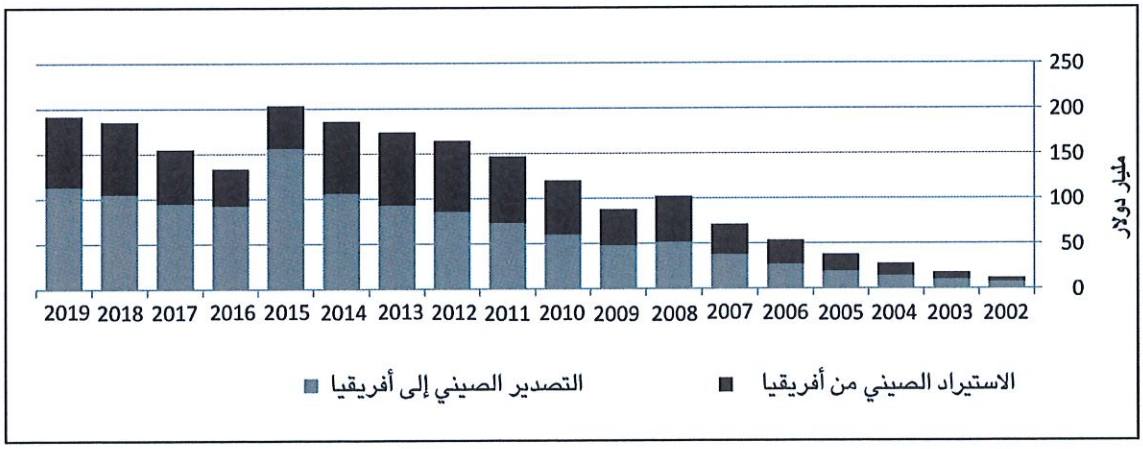

المصدر: <http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>.

تقول الحكومة الصينية إنها ساهمت أكثر فأكثر في إنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية في الكثير من دول القارة، وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي في جولته الأفريقية في كانون الثاني/يناير 2021 بأن الصين بنت أكثر من 6000 كم من سكك الحديد، وأكثر من 6000 كلم من الطرق، ونحو 20 ميناء، وأكثر من 80 منشأة ضخمة للطاقة الكهربائية، وشيدت أكثر من 130 منشأة طبية، و45 ملعبًا، وأكثر من 170 مدرسة في أنحاء متفرقة من أفريقيا، وأرسلت 21 ألفًا من أفراد الفرق الطبية إلى 48 دولة أفريقية، وعالجت نحو 220 مليون مريض أفريقي، وأن التجارة الثنائية بلغت 20 ضعفًا، وتضاعفت استثمارات الصين المباشرة في أفريقيا 100 مرة، وقامت الصين بتوسيع التعاون مع أفريقيا في مجالات جديدة مثل الاقتصاد الرقمي، والمدن الذكية، والطاقة النظيفة[10]، وصرح السفير الصيني بالقاهرة، لياو ليتشيانج، بأن حجم التبادل التجاري بين بلاده والقارة الأفريقيّة بلغ 208 مليارات دولار في 2019[11].

لعل من أبرز الأهداف السياسية للصين في أفريقيا أنها تسعى للإفادة من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في المؤسسات الدولية وبخاصة عند طرح المسائل الحساسة في الأمم المتحدة مثل قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي والاتهامات الغربية للصين بانتهاك حقوق الإنسان.

وفي الواقع تثار الكثير من الاتهامات حول ما تُقدِمَه الصين إلى الدول الأفريقية من خدمات وإنشاء للبنى الأساسية، مقابل ما تحصل عليه من أفريقيا من المعادن والمواد الخام الأولية. على سبيل المثال، تقول بعض المصادر إن الصين حصلت على 11 مليون طن من النحاس، و620 ألف طن من الكوبالت خلال الأعوام الـ 25 الماضية من دولة الكونغو نظير مد 3000 كم من سكك الحديد، وبناء جامعتين، ورصف 3200 كم من الطرق، وبناء عدد من المدارس والمستشفيات[12].

وتقول الصين إنها تسعى لتعزيز شراكتها مع دول القارة في المجال الزراعي ومساعدتها على تحقيق أمنها الغذائي، حيث تحوز القارة الأفريقية 60 بالمئة من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم، إضافة إلى 5400 مليار م^3 سنويًا من الموارد المائية[13]، لكن الاستثمار الصيني في الزراعة لا يزال ضئيلًا مقارنة بالاستثمار في المجالات الأخرى.

---

(10) State Councilor and Foreign Minister Wang Yi Gives Interview >https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1844079.shtml<.

(11) صحيفة **المصري اليوم**، 2020/10/25.

(12) «التنين الصيني يواصل تمدده في أفريقيا،» نون بوست، 4 كانون الثاني/يناير 2015، <https://www.noonpost.com/content/4915>

(13) سيد أحمد، «الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة الصينية الروسية بالدول الأفريقية والعربية (2000 – 2015)،» ص 28ـ29.

2 ـ دوافع ومجالات الشراكة السياسية بين الصين وأفريقيا

يجادل البعض بأن المصلحة العليا للصين في أفريقيا ليست اقتصادية محضة كما يتبادر إلى الذهن، بل هي سياسية في المقام الأول، ثم تأتي المصالح الاقتصادية في مرتبة أدنى، ويرى هؤلاء أن الصين تستثمر في أفريقيا لاكتساب نفوذ سياسي ودبلوماسي، وأن معظم المشروعات التي أقامتها الصين في أفريقيا «مصمّمَة لإغلاق البلدان الأفريقية في علاقة سياسية ودبلوماسية طويلة الأمد مع الصين بدلًا من جني الأموال»[14].

ولعل من أبرز الأهداف السياسية للصين في أفريقيا أنها تسعى للإفادة من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في المؤسسات الدولية، وبخاصة عند طرح المسائل الحساسة في الأمم المتحدة مثل قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي والاتهامات الغربية للصين بانتهاك حقوق الإنسان. ولحساسية وأولويّة هذه القضايا بالنسبة إلى الصين، وللدور الفاعل الذي يمكن أن تؤديه الدول الأفريقية في مساندتها من خلال منبر الأمم المتحدة، لم تربط الصين ما تقدمه إلى أفريقيا من مساعدات بالفوائد المالية وحدها، بل كانت تضحي أحيانًا بالمصالح الاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها السياسية المرتبطة بسيادتها وأمنها القومي التي تمثل أولوية على المصالح الأخرى، وكثيرًا ما توحي تصريحات المسؤولين الصينيين بذلك. لقد صرح رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو في عام 2011 قائلًا: «إن الصين ساعدت أفريقيا بإيثار عندما كانت هي نفسها الأفقر»[15]، وهو ما أكده الرئيس شي خلال الحفل الافتتاحي لقمة بكين في أيلول/سبتمبر 2018 لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي (فوكاك) حيث قال «تتبع الصين مبدأ العطاء أكثر من الأخذ والعطاء دون طلب»[16].

لا يمكن، بالطبع، استبعاد المصالح الاقتصادية في العلاقات الصينية – الأفريقية، لكن المقصود هو أن بعض المصالح السياسية تتفوق، من وجهة النظر الصينية، على المصالح الاقتصادية إلى درجة أن الصين قد تضحي بها أحيانًا في سبيل تحقيق بعض المصالح السياسية، وما يؤكد ذلك استمرار الصين في إقراض بعض الدول الأفريقية التي عجزت عن تسديد ديونها للصين، وقيامها بإعفاء ديون بعض الدول، وإعادة جدولة ديون دول أفريقية أخرى وبخاصة إبان أزمة كوفيد 19 الأخيرة. لقد وقعت الصين اتفاقيات تعليق خدمة الدين مع 12 دولة أفريقية وقدمت إعفاءات من قروض بدون فوائد مستحقة الدفع لـ 15 دولة أفريقية.

3 ـ دوافع ومجالات الشراكة العسكرية والأمنية بين الصين وأفريقيا

رغم تفضيل الصين لسياسة عدم التدخل، فهي اضطرت إلى التدخل في أفريقيا لحماية مصالحها الاقتصادية المتمثلة بضمان انسياب النفط والمواد الخام، كما تدخلت لحماية الجالية

---

(14) Panos Mourdoukoutas, «Why Is China Building Africa?,» *Forbes* (21 September 2019), <https://bit.ly/3sTjQBz>.

(15) Yun Sun, «Africa in China's Foreign Policy,» John L. Thornton, China Center and Africa Growth Initiative, (Brookings, UK, 2014), p. 285.

(16) «الرئيس شي يلقي كلمة في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي،» شينخوا، 4 أيلول/سبتمبر 2018، <http://arabic.news.cn/2018-09/04/c_137444677.htm>

الصينية في أفريقيا التي تبلغ أكثر من مليون صيني بسبب الاعتداءات المتكررة عليهم من جانب المواطنين الأفارقة في عدد من الدول الأفريقية، مثل: كينيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وغانا وليسوتو ومدغشقر وغيرها، ولعل ذلك هو ما دفع الصين إلى إصدار قانون في عام 2015 يسمح بنشر القوات المسلحة وقوات الشرطة الصينية خارج الحدود، وقد تجلّت الاستراتيجية العسكرية الجديدة للصين من خلال مشاركتها، ضمن القوات الدولية في عدد من الدول الأفريقية.

تمثل أفريقيا جزءًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينية المعروفة باسم طريق الحرير البحري الذي يربط الصين بشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي وأوروبا والتي تم تمديدها مؤخرًا إلى غرب وجنوب أفريقيا، ولعل هذا ما يُفسّر سعي الصين لتوسيع التعاون البحري مع أفريقيا.

لقد تجاوزت الصين استراتيجيتها القديمة القائمة على أفكار مثل «إخفاء قدراتنا»، و«انتظار وقتنا»، و«عدم الظهور»، وتبنت فكرة الانتشار العسكري على المستوى العالمي في سبيل «التجديد العظيم للصين»، وقد دعت ورقة سياسة الصين في شأن أفريقيا لعام 2015 إلى «تعميق المشاركة العسكرية والتعاون التكنولوجي وبناء القدرات لقطاعات الأمن في أفريقيا»[17].

ومنذ تسعينيات القرن العشرين اشتركت الصين في قوات حفظ السلام الدولية في عدد من الدول الأفريقية مثل: فريق الأمم المتحدة للمساعدة في مرحلة الانتقال في ناميبيا، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، عملية الأمم المتحدة في موزمبيق، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، عمليات الأمم المتحدة في بوروندي، عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية، بعثة الأمم المتحدة في السودان، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، عملية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان[18].

كذلك شهد عام 2017 افتتاح أول قاعدة صينية في أفريقيا (في جيبوتي). تضم الوحدة أكثر من 10 آلاف جندي، وفي عام 2018 أجرى الجيش الصيني تدريبات مشتركة مع جيوش:

---

(17) Ibid.

(18) Kay Mathews, «China and UN Peacekeeping Operations in Africa,» in: Mulugeta Gebrehiwot Berhe and Liu Hongwu, eds., *China -Africa Relations Governance, Peace and Security* (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies; Addis Ababa University; Institute of African Studies, Zhejiang Normal University, 2013), p. 63.

الكاميرون، والغابون، وغانا، ونيجيريا، إضافة إلى قيام الوحدات الطبية للجيش الصيني بالعمل على تطوير قدرات نظيراتها في إثيوبيا، وسيراليون، وبوركينافاسو[19].

ووفقًا لخطة العمل الصينية ـ الأفريقية (2019ـ2021)، سوف تشارك 50 دولة أفريقية مع الصين في مكافحة الإرهاب والقرصنة وحماية المواطنين الصينيين والبنية التحتية الاقتصادية، وبوجه عام فإن الصين هي الآن ثاني أكبر مساهم مالي في بعثات الأمم المتحدة.

تحرص الصين، دائمًا، على تقديم نفسها إلى الدول الأفريقية على أنها دولة نامية، لأن ذلك من شأنه تعزيز الثقة بينها وبين الدول الأفريقية، ويُقوّي الرغبة الأفريقية في الشراكة مع الصين ولا سيما في ظل الصلف الذي تبديه بعض الدول الغربية في تعاملها مع الدول الأفريقية.

وفي الواقع، تمثل أفريقيا جزءًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينية المعروفة باسم طريق الحرير البحري الذي يربط الصين بشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي وأوروبا والتي تم تمديدها مؤخرًا إلى غرب وجنوب أفريقيا، ولعل هذا ما يُفسّر سعي الصين لتوسيع التعاون البحري مع أفريقيا من خلال بناء الموانئ والبنية التحتية ودوريات مكافحة القرصنة[20].

وبالتالي، يمكن القول بإن أهداف الصين العسكرية في أفريقيا ليست أهدافًا أصيلة، لأن استراتيجية الصين تقوم أصلًا على مبدأ عدم التوسع والانتشار خارج الحدود، لكنّ الظروف التي تم شرحها اضطرتها إلى أن تكون حاضرة، عسكريًا، في أفريقيا والمساهمة في جهود حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

ثانيًا: استراتيجية الصين للتغلغل في أفريقيا

تتبع الصين استراتيجية ذكية لتعزيز شراكتها مع دول القارة الأفريقية، وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة محاور، يمكن تلخيصها في الجوانب التالية:

1 ـ إظهار القواسم المشتركة بين الصين ودول القارة الأفريقية

تحرص الصين، دائمًا، على تقديم نفسها إلى الدول الأفريقية على أنها دولة نامية، لأن ذلك من شأنه تعزيز الثقة بينها وبين الدول الأفريقية، ويُقوّي الرغبة الأفريقية في الشراكة مع الصين ولا سيما في ظل الصلف الذي تبديه بعض الدول الغربية في تعاملها مع الدول الأفريقية، والنزعة المصلحية التي تتعاطى بها هذه الدول مع قضايا القارة الأفريقية. يقول مستشار وزير الخارجية

---

(19) Ibid.

(20) Ibid.

وانغ يي في مقابلة مع وكالة أنباء شينخوا ومجموعة الصين الإعلامية عن العلاقات الصينية ـ الأفريقية «إن الصين هي أكبر دولة نامية، وأفريقيا هي موطن لأكبر عدد من البلدان النامية. من خلال هويتنا المشتركة كجزء من العالم النامي، تتحمل الصين وأفريقيا مسؤولية تعزيز مصالح الدول النامية»[21].

2 ـ عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأفريقية

كما سبقت الإشارة، فإن عدم تدخل الصين في الشؤون السياسية للدول الأفريقية كان من الأسباب الرئيسة التي جذبت القيادات الأفريقية نحو الصين، وقد ظل هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الصينية لمدة طويلة من الزمن، لكن الصين اضطرت تحت إصرار القادة الأفارقة أنفسهم وبسبب حاجتها إلى حماية استثماراتها والجالية الصينية في أفريقيا إلى التدخل العسكري وبخاصة من خلال قوات حفظ السلام، ومع ذلك ظلت حريصة على عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول أو محاولة فرض أي توجه سياسي على قادتها.

تُعوِّل الصين كثيراً على الدبلوماسية الرسمية في تعاملها مع الدول الأفريقية، وما يؤكِّد ذلك وجود 48 سفارة صينية في أفريقيا؛ كما تستخدم الصين نهج الدبلوماسية الجماعية من خلال (المنتدى الصيني ـ الأفريقي)، إضافة إلى مؤتمرات القمة التي يحرص الرؤساء الصينيون على حضورها باستمرار.

وتؤكد القيادة الصينية دائمًا التزامها بـ «اللاءات الخمس»، وهي: أن لا تتدخل في جهود الدول الأفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية الأفريقية، ولا تفرض إرادتها على الآخرين، ولا تربط مساعداتها لأفريقيا بأي شرط سياسي، ولا تسعى لتحقيق مصلحة سياسية خاصة لنفسها من خلال الاستثمار والتمويل في أفريقيا[22].

وبالرغم من ذلك فقد قامت الصين بالتوسط في بعض النزاعات الأفريقية كما حدث في نزاع دارفور بالسودان، وفي التوسط بين شمال وجنوب السودان، وفي الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي رواندا وغيرها، لكن دورها اقتصر على التوسط وتقريب وجهات النظر، بناءً على موافقة الأطراف المتصارعة، من دون أن تقوم بأي ضغط أو إملاء على أي طرف من أطراف الصراع.

---

(21) «State Councilor and Foreign Minister Wang Yi Gives Interview to Xinhua News Agency and China Media Group on International Situation and China's Diplomacy in 2021,» 30 December 2021, <https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202112/t20211230_10477324.html>.

(22) عبير العدوى، «الرئيس الصيني يؤكد للأفارقة التزامه بـ «اللاءات الخمسة»»، <https://www.mobtada.com/details/766224>.

3 ـ مبدأ «الكسب للجميع»

تؤكد الصين دائمًا أن تعاملها مع دول القارة يقوم على أساس الفائدة للجميع، فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس الصيني شي في كلمته في الجلسة الافتتاحية لقمّة بكين لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي في 3 آذار/مارس 2018، إلى أن «الصين والدول الأفريقية ظلت تدعم بعضها بعضًا، وخلقت مسارًا مميزًا من التعاون والكسب المشترك»[23]. يُثَمِّن القادة الأفارقة من جانبهم التعاون الصيني ـ الأفريقي، فعلى سبيل المثال قال الرئيس الرواندي بول كاجامي «أثبتت الصين أنها شريكة ربح للجميع وصديقة مخلصة»، وهو ما أكده رئيس جيبوتي إسماعيل عمر قيلي بقوله «إن علاقات الشراكة الأفريقية ـ الصينية... ترتكز على التعاون المربح للجميع والمتبادل النفع»[24].

ثالثًا: الأدوات الصينية للتغلغل في القارة الأفريقية

استخدمت الصين عدة أدوات للتغلغل في القارة الأفريقية، منها: الدبلوماسية الرسمية، والأدوات الاقتصادية، والقوة الناعمة.

1 ـ الدبلوماسية الرسمية

تُعوِّل الصين كثيرًا على الدبلوماسية الرسمية في تعاملها مع الدول الأفريقية، وما يؤكِّد ذلك وجود 48 سفارة صينية في أفريقيا؛ كما تستخدم الصين نهج الدبلوماسية الجماعية من خلال (المنتدى الصيني ـ الأفريقي)، إضافة إلى مؤتمرات القمة التي يحرص الرؤساء الصينيون على حضورها باستمرار.

2 ـ الأدوات الاقتصادية

تعَدّ الأدوات الاقتصادية هي الأكثر استخدامًا في إطار الشراكة بين الطرفين، ومن ذلك: الاستثمار، والمساهمة في تطوير البنى التحتية كالاتصالات والطرق والموانئ والمطارات وغيرها، وتقديم قروض ومنح ومساعدات إلى الدول الأفريقية لكسب ثقتها من جانب، ولتطوير أدائها بما يصب في مصلحة الطرفين.

3 ـ القوة الناعمة

تعتمد الصين في تعزيز شراكتها مع دول أفريقيا، إلى حد كبير، على أدوات القوة الناعمة المتمثلة بالتعليم والتدريب والإعلام، وسوف يقوم الباحث بإلقاء الضوء على هذه الأدوات على نحوٍ مختصر.

---

(23) «الرئيس شي يلقي كلمة في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي،» شينخوا، 2018/9/4، <http://arabic.news.cn/2018-09/04/c_137444677.htm>

(24)

أ ـ التعليم والتدريب

تحرص الصين على تقديم منح تعليمية إلى الطلبة الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، وقد لوحظ أن عدد الطلبة الأفارقة في الصين قد تضاعف أكثر من أربعين مرة خلال 15 سنة، حيث قفز من أقل من 2000 طالب أفريقي في الجامعات الصينية في عام 2003 إلى 81,562 طالبًا في عام 2018، وهو ما يساوي نسبة 16.57 بالمئة من مجموع الطلبة الدوليين بالصين، وقد تعهدت الحكومة الصينية بتقديم 50,000 منحة دراسية إلى الطلاب الأفارقة من عام 2018 إلى 2021. ونتيجة لذلك، تمتلك الصين الآن أكبر عدد من الطلاب الدوليين الأفارقة في العالم، وتدرك الحكومة الصينية أهمية الولاء الذي يمكن أن يتكّون لدى هؤلاء الخريجين مستقبلًا تجاه الصين فيكونون «سفراء للصين» في بلادهم، لكنّ بعض الجهات تتهم الصين بالعنصرية تجاه الطلبة الأفارقة، ويقول بعض الطلبة الأفريقيين الذين درسوا في الصين إن العزلة الاجتماعية التي يعانيها الطلاب الأفارقة هناك «تمنعهم من التفاعلات الاجتماعية الهادفة التي يمكن أن تطور شعورًا بالانتماء»[25]. في المقابل، تؤكد الصين أنها تعامل جميع الأجانب في الصين بمساواة تامّة، وأنها ترفض الكلام والسلوكيات التي تنم عن تمييز، وتؤكد أن ذلك يأتي في سياق المحاولات المستمرة لتشويه العلاقة بين الصين وشركائها الأفارقة.

نظرًا إلى ما تعانيه القارة الأفريقية من ضعف الإمكانات الاقتصادية، وهشاشة الأنظمة الصحية في أغلبية الدول الأفريقية، والعادات الاجتماعية التي تسهم في زيادة المرض، فقد كان الوباء مصدر قلق كبير للسلطات والشعوب الأفريقية، وبخاصة أن القارة عرفت موجات من الأوبئة أفضت إلى موت الملايين من أبناء القارة في أوقات سابقة.

كما تشارك الصين في إعداد وتدريب الكوادر الفنيّة في أفريقيا، فعلى سبيل المثال درّبت الصين خلال عام 2017 قرابة 5655 إثيوبيًا في أكثر من 20 مجالًا شملت التعليم والصحة والسياحة وغيرها. وبحسب بعض المصادر فإن الصين، حتى عام 2013، قد أرسلت إلى أفريقيا 350 ألف فريق عمل فني، و18 ألف طبيب، ونظمت دورات تدريبية لأكثر من ثلاثين ألف أفريقي[26].

ب ـ الإعلام

تهتم الصين، بوجه عام، بالجانب الإعلامي، وتبرر ذلك بضرورة «التصدي للتضليل الإعلامي» و«مواجهة الدعاية الغربية» الموجهة ضد الصين في علاقتها بأفريقيا، لذلك افتتحت الصين أكثر من

---

(25) Study International Staff, «There are More African Students than Ever in China: Why They are Still Alienated?,» 20 January 2020, <https://www.studyinternational.com/news/african-students-china-alienated>.

(26) ياسر محجوب الحسين، «هجوم صيني بالقوة الناعمة،» **الشرق**، 2013/9/21.

20 مكتبًا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا» في أفريقيا، كما أطلقت في عام 2012 «مركز تلفزيون الصين الأفريقي»، وخصص التلفزيون الصيني عددًا من البرامج الخاصة بأفريقيا، كما قامت الصين بالتعاقد مع عدد من الصحافيين المحليين لرسم صورة إيجابية عن الصين في أذهان الأفارقة بتسليط الضوء على المشاريع الاقتصادية الصينية، والمساعدات التي قدمتها الصين إلى أفريقيا، والتشديد على الصداقة الأفريقيّة ـ الصينيّة[27].

لقد أدى الإعلام الصيني دورًا كبيرًا في تسليط الضوء على ما تقوم به الصين من استثمارات في مجال البنية التحتية، وما تقدمه من منح وقروض ومساعدات وخدمات، وفي مواجهة الحملات الغربية الواسعة التي تتحدث عن «الدور الشرير للصين في أفريقيا» و«سعي الصين لاستعمار أفريقيا»، و«العنصرية الصينية في التعامل مع الأفارقة» وغيرها من أساليب الضغط السياسي.

رابعًا: الدور الصيني في أفريقيا خلال أزمة وباء كورونا

رجحت أوساط كثيرة أن تفتك كورونا بأفريقيا بسبب فقرها وضعف إمكاناتها الصحية وتدنّي مستوى الوعي الصحي لدى سكانها، لكن الواقع أثبت نقيض ذلك، حيث صنفت القارة الأفريقية على أنها الأفضل، سواء من حيث أعداد المصابين، أو في طريقة التعاطي مع الوباء.

لقد استفادت أفريقيا من تجاربها السابقة مع الأوبئة، وتعاملت أغلبية الدول الأفريقية مع الوباء بكثير من الحِنكة، وقد صرّح مدير عام منظمة الصحة العالمية بأن أفريقيا كانت «هي المنطقة الأقل تأثرًا على مستوى العالم من حيث عدد الحالات والوفيات المبلغ عنها لمنظمة الصحة العالمية... إن عدد الوفيات جراء فيروس كورونا في أفريقيا كانت نحو 0.1 بالمئة من الإجمالي العالمي»[28].

ونظرًا إلى ما تعانيه القارة الأفريقية من ضعف الإمكانات الاقتصادية، وهشاشة الأنظمة الصحية في أغلبية الدول الأفريقية، والعادات الاجتماعية التي تسهم في زيادة المرض، فقد كان الوباء مصدر قلق كبير للسلطات والشعوب الأفريقية، وبخاصة أن القارة عرفت موجات من الأوبئة أفضت إلى موت الملايين من أبناء القارة في أوقات سابقة. هذا القلق الأفريقي فرض على الصين، بالذات، عبء المساعدة الفاعلة على التصدي لأي احتمالات لتفشّي الوباء هناك، وبخاصة قد تعامل الغرب بأنانية في موضوع اللقاحات ولم يعطِ القارة الأفريقية أي اهتمام يذكر في هذا الصدد.

لقد أطلقت عدة حكومات غربية لقاحات مكثفة من دون مشاركة إمداداتها، حيث لوحظ أنه من بين 164 مليون لقاح لكوفيد ـ 19 صنعتها الولايات المتحدة حتى آذار/ مارس 2021، لم يتم تصدير أي منها، وكذلك الحال في المملكة المتحدة التي أنتجت 16 مليون جرعة ولم تصدِّر أي لقاحات إلى الخارج[29].

---

(27) محمد عثمان، «الإعلام: قوة الصين الناعمة في أفريقيا،» **آفاق سياسية** (المركز العربي للبحوث والدراسات)، العدد 41 (آذار/مارس 2019).

(28) «كورونا في أفريقيا: فرص ونجاحات،» **قراءات أفريقية**، العدد 45 (تموز/يوليو 2020)، ص 6.

(29) Niall McCarthy, «America First? Covid-19 Production and Exports,» <https://www.statista.com/chart/24555/vaccine-doses-produced-and-exported/>.

الشكل الرقم (4)

عدد لقاحات كوفيد ـ 19 المنتجة والمصدرة في بعض الدول حتى آذار/ مارس 2021

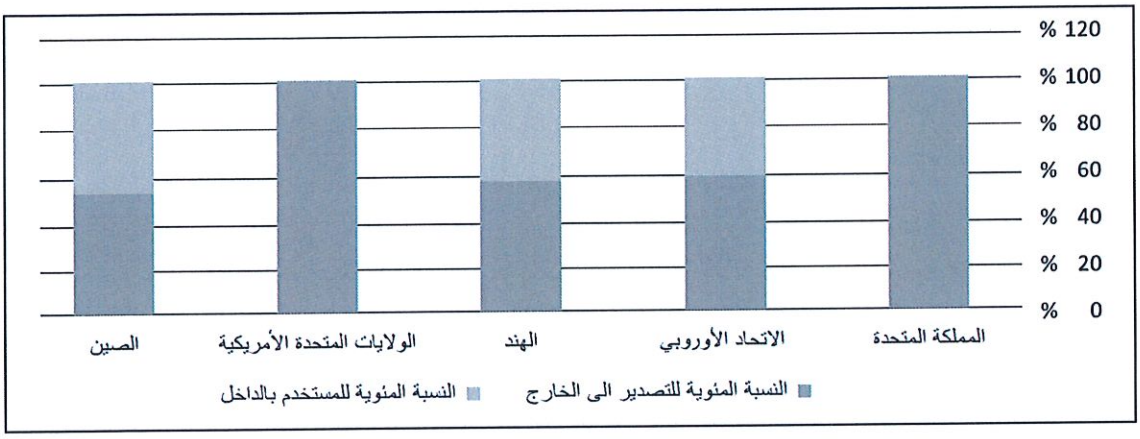

المصدر: من تصميم الباحث بناء على المعلومات الواردة في: <https://www.statista.com/chart/24555/vaccine-doses-produced-and-exported/>

يتضح من الشكل الرقم (4) أن الصين استخدمت 52 بالمئة من إنتاجها محليًا وصدرت 48 بالمئة إلى الخارج (كان لأفريقيا النصيب الأكبر منها)، وأنتجت الهند 70 مليون لقاح صدرت 44 بالمئة منها إلى الخارج، وأنتج الاتحاد الأوروبي 64 مليون جرعة لقاح صدّر 42 بالمئة منها إلى الخارج، بينما لم تُصَدِّر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي لقاحات إلى الخارج.

وفي الواقع، فإن الأنانية التي مارستها أغلب الدول الأوروبية خلال أزمة كورونا لم تقتصر على أفريقيا، بل اشتكت دول أوروبية من ذلك، فقد اشتكى الممثل الدائم لإيطاليا لدى الاتحاد الأوروبي من ضعف التجاوب الأوروبي مع بلاده في أزمتها مع الوباء مشككًا في وجود أي نوع من التضامن الأوروبي، في حين امتدح الصين لوقوفها مع بلاده، كذلك انتقد رئيسُ صربيا الدولَ الأوروبية واصفًا التضامن الأوروبي بأنه «حكاية خرافية»، مؤكدًا أن الصينيين «هم الوحيدون الذين يمكنهم مساعدتنا»[30].

في الوقت نفسه كانت الصين أولى الدول التي ظهر فيها الوباء حتى نسب إليها الفيروس الذي أطلق عليه البعض اسم «الفيروس الصيني»، وتعرضت الصين لضغوطٍ أمريكية واتهامات أوروبية بكونها السبب في ظهور وانتشار هذا الوباء.

لقد كان من آثار الوباء انكماش الاقتصاد الصيني بنسبة 6.8 بالمئة في الربع الأول من عام 2020، وانخفاض الصادرات الصينية إلى أفريقيا بنسبة 10.5 بالمئة، وانخفاض الصادرات الأفريقية إلى الصين بنسبة 17.5 بالمئة[31].

---

(30) «دبلوماسية المساعدات الطبية: الصين تسعى إلى مكاسب استراتيجية من جائحة كورونا،» TRT عربي، 30 آذار/مارس 2020، <https://bit.ly/3KtCMwN>.

(31) «الصين: أول انكماش اقتصادي منذ عام 1992 بسبب فيروس كورونا وحصيلة الوفيات ترتفع إلى 4632،» فرنس 24، 17 نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/3hTLZCh>

بعد أن كسبت الصين المعركة ضد كورونا انضمت إلى الجهود الدولية لمكافحة الوباء، وقدمت مساعدات طبية إلى أكثر من 80 دولة حول العالم، كان لأفريقيا النصيب الأكبر من هذه المساعدات، وقد شملت المساعدات الطبية المقدمة إلى الدول الأفريقية في هذا الجانب: أجهزة التنفس وأقنعة الوجه والبدلات الواقية.

أقرت الحكومة الصينية في 6 نيسان/أبريل 2020 إرسال إمدادات طبية إلى 17 دولة أفريقية شملت: غانا، ونيجيريا، والسنغال، والغابون وسيراليون وغينيا- بيساو وغينيا، وساحل العاج، وغامبيا، وليبيريا، ومالي، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وتوغو، وبنين والرأس الأخضر، إضافة إلى ساو تومي وبرينسيب [32]. وتشير المصادر إلى أن الصين قادت حملة للمساعدات الطبية حيث سلمت مؤسسة جاك ما من آذار/مارس إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2020 أكثر من 400 طن من الإمدادات الطبية في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك التسليم الشهري لثلاثين مليون مجموعة اختبار وعشرة آلاف جهاز تهوئة، وثمانية ملايين قناع جراحي[33]. كما افتتحت الصين مركزًا لوجستيًا في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا لتوزيع اللقاحات إلى الدول الأفريقية، وحسب ما ورد في التقارير فقد «حصلت مصر على نحو 300,000 جرعة من اللقاحات الصينية، وزيمبابوي على 200,000، إضافة إلى كميات أقل أرسلت إلى جمهورية الكونغو»[34].

على الرغم من الظروف التي كانت تمر بها الصين، تدفقت مساعدات صينية بقيمة 280 مليون دولار لدعم دول من القارة الأفريقية في ظل جائحة كورونا، وجاء كثير من هذه الأموال من القطاع الخاص ومن رجال أعمال صينيين.

أكدت قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي في كانون الثاني/ يناير 2021، أن تعمل الصين مع أفريقيا في ثلاثة مجالات هي: اللقاحات، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية التحويلية، واقترح وزير الخارجية الصيني يانغ خطة من سبع نقاط جاء على رأسها «تعزيز التعاون الصحي، والعمل مع أفريقيا لدحر وباء كورونا، ومساعدتها على تعزيز قدراتها على الوقاية من الأمراض الرئيسية ، والبناء المشترك لـ«أفريقيا صحية»»[35].

---

(32) رمضان قرني محمد، «قارة أفريقيا في مواجهة وباء «كورونا المستجد»: جوانب الخطر.. التداعيات.. وسياسات المواجهة،» ترند، 30/4/2020، <https://bit.ly/3sSStb1>.

(33) عبد القادر محمد علي، «»دبلوماسية لقاحات كورونا» الصين توسع مكاسبها الاستراتيجية في أفريقيا،» TRT عربي، 10 شباط/فبراير 2021، <https://bit.ly/3KvlVJY>.

(34) Adam Rotbard, «What's Behind China's COVID-19 Vaccination Campaign in Africa?,» *Haaretz*, 25/2/2021, <https://bit.ly/35JsKsP>.

(35) «الصين تقترح خطة من سبع نقاط لتطوير التعاون الصيني-الأفريقي،» شينخوا، 1 أيلول/سبتمبر 2021، <http://arabic.news.cn/2021-01/09/c_139653037.htm>.

وعلى الرغم من الظروف التي كانت تمر بها الصين، تدفقت مساعدات صينية بقيمة 280 مليون دولار لدعم دول من القارة الأفريقية في ظل جائحة كورونا، وجاء كثير من هذه الأموال من القطاع الخاص ومن رجال أعمال صينيين.

ومع ذلك تعرضت الصين للانتقاد بسبب «سوء المعاملة» للأفارقة الذين يعيشون في الصين كجزء من الإجراءات الاحترازية لمحاصرة الوباء، واتهمت الصين بطردها الكثير من الطلاب والسياح الأفارقة من الفنادق والشقق السكنية التي كانوا يعيشون فيها، وقد فُسِّر ذلك بأنه نوع من العنصرية والتمييز ضد الأفارقة، ما قاد إلى موجة من الغضب في أفريقيا فارتفعت أصوات تنادي بوضع حد للعلاقة بين دولهم والصين.

حرصت الصين على تفنيد هذه المزاعم، كما عملت على إظهار اهتمامها بالأوضاع الصحية في أفريقيا، ففي شباط/ فبراير 2020 عقدت قمة صينية-أفريقية استثنائية لمناقشة سبل التصدي لفيروس كوفيد ـ 19، وقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في القمة أن الصين ستعطي دول أفريقيا الأولوية في التزويد بلقاح كورونا، وأكّد أهمية استمرار تعزيز التعاون الصيني ـ الأفريقي في مجال الصحة العامة، وقدمت الصين مساعدات كبيرة إلى الدول الأفريقية خلال جائحة كورونا، ما أدى إلى تحسين صورتها لدى الشعوب الأفريقية.

خامسًا: مستقبل الوجود الصيني في أفريقيا بعد أزمة كورونا

شهد الاقتصاد الصيني في الربع الأول من عام 2020 انكماشًا بلغت نسبته 6.8 بالمئة، وذلك بسبب الإغلاق الذي فرضته السلطات لمواجهة فيروس كورونا، وبرزت مخاوف لدى الأفارقة تتعلق بمدى قدرة الصين على الاستمرار في تقديم القروض والمنح للدول الأفريقية كما كانت تفعل في الماضي، لكنّ الاقتصاد الصيني شهد نموًا بلغ 18.3 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالمرحلة نفسها من السنة الماضية، ما أكّد خطأ التقديرات السابقة، لذلك يرى البعض «أن القروض الصينية للدول الأفريقية لن تتأثر بمثل هذه الظروف الطارئة»[36]. في مقال لها بعنوان «إلى أين تتجه العلاقات الأفريقية- الصينية في عام 2021؟» كتبت حنة رايدر تقول: «من المتوقع أن تتعزز العلاقة بين الصين والدول الأفريقية أكثر فأكثر خلال عام 2021 بسبب أن الصين وضعت سياسة جديدة لمرحلة ما بعد كوفيد 19 تعرف بسياسة التداول المزدوج (Dual Circulation Policy)[37]، وأن هذا التحول سوف يفيد البلدان الأفريقية في تنويع الواردات ونمو السوق الاستهلاكيّة»[38].

---

(36) Eric Olander, «China – Africa: Top 10 Issues Going into 2021,» *The Africa Report* (4 January 2021), <https://www.theafricareport.com/57044/china-africa-top-10-issues-going-into-2021/>.

(37) يمكن استنباط مفهوم التداول المزدوج لدى قادة الصين من خلال ما قدمه وانغ يي وزير الخارجية الصيني حول توجهات الصين في المرحلة القادمة، حيث أشار إلى أنه يستهدف: تعزيز تكامل أفضل للأسواق المحلية والدولية وزيادة التكامل بين الموارد المحلية والعالمية، خلق بيئة خارجية مواتية ومكملة للبيئة الداخلية، والاستفادة من قوة السوق الصينية الهائلة وإمكاناتها للطلب المحلي.

(38) Hannah Ryder, «Where Is the Africa-China Relationship Headed in 2021?,» Center for Strategic and International Studies, 17 February 2021, <https://www.csis.org/analysis/where-africa-china-relationship-headed-2021>.

وكتب إريك أولاندر (Eric Olander) في **تقرير أفريقيا** (*The Africa Report*) أن هناك عشر قضايا ستظل حاضرة بكثافة في العلاقات الصينية ـ الأفريقية خلال المرحلة القادمة وهي: اللقاحات، والقروض، والديون، والتجارة، والاستثمار، والحزام والطريق، والتكنولوجيا، والجغرافيا، والاستدامة، ومنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي[39].

لقد مضت الصين بعيدًا في علاقتها بأفريقيا، ودخلت في كثير من المشروعات الاستثمارية هناك، وقدّمت الكثير من القروض إلى الدول الأفريقية، فبات لديها ديون هائلة على كثير من الدول الأفريقية، وترابطت مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة مع دول القارة بصورة واسعة، وتبنّت مشروعات ضخمة كموضوع الحزام والطريق الذي تُعَد القارة الأفريقية جزءًا مُهِمًّا فيه، وبالتالي فإنّ الصين لن تكون قادرة ولا راغبة في التراجع عن علاقتها مع الدول الأفريقية، بل إنها تتطلع إلى المضيّ أكثر في اتجاه تعزيز وتطوير شراكاتها مع هذه الدول.

تعتزم الصين تعزيز الشراكة مع أفريقيا في المجالات التي ظلت تعمل فيها من جانب مثل الاستثمار والتجارة وإقامة مشروعات البنية التحتية وحفظ السلام، مع دخول مجالات جديدة كالبيئة، والتنمية المستدامة، والتعاون الرقمي؛ مع زيادة الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي.

ويبدو واضحًا أن الصين ماضية في تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية في مرحلة ما بعد كورونا، ففي القِمّة الأفريقية – الصينيّة الاستثنائيّة التي عُقدت مطلع عام 2021 أكّد الرئيس الصيني شي جين أن الصين «ستعمل مع أفريقيا في ثلاثة مجالات ذات أولويّة وهي: اللقاحات، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية التحويلية». وأضاف «ستبقى الصين وأفريقيا شقيقين جيدين يدعمان بعضهما بعضًا، وشريكين جيدين يسعيان لتحقيق التنمية المشتركة، ورفاقًا جَيِّدين في السلاح يقفون معًا في السَرَّاء والضَرَّاء»، وختم خطابه قائلًا «سنحقق تقدمًا جديدًا في بناء المجتمع الصيني ـ الأفريقي ذي المستقبل المشترك»[40].

لقد حدّدت الصين في عام 2018 (المبادرات الثماني التي تمثل مبادئ وتوجيهات لسياسة الصين نحو أفريقيا) وهي مبادرات: التنمية الصناعية، وترابط المنشآت، وتسهيل التجارة، والتنمية الخضراء، وبناء القدرات، والصحة، والتواصل الشعبي، والسلم والأمن[41]، وعندما انعقدت القمة الأخيرة لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي في كانون الثاني/ يناير 2021، أوضح السيّد وانغ يي (عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني) أن الصين نفذت المبادرات الثماني مع الدول الأفريقية وبصورة كاملة.

---

(39) Olander, Ibid.

(40) <https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1844079.shtml>.

(41) Ibid.

لمواصلةً مسيرة الشراكة بين الصين والدول الأفريقية قام وزير الخارجية الصيني، في كانون الثاني/ يناير 2020، برحلات مكوكية بين أربع دول أفريقية هي: تنزانيا فأطلق مركزًا للتدريب المهني وناقش مشروعًا مشتركًا للسكك الحديد، وبوتسوانا حيث وقّع مذكرة لتعزيز العلاقات، ونيجيريا حيث تمكن من نزع فتيل التوتر بينها وبين الصين وتم الاتفاق على إنشاء لجنة حكومية دولية لتعزيز التعاون الثنائي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية – الصديقة الحميمة للولايات المتحدة الأمريكية – التي ربطها بمشروع الحزام والطريق[42].

تقترح الصين حاليًّا خُطّة من سبع نقاط لتطوير التعاون الصيني ـ الأفريقي تتمثل بتعزيز التعاون الصحي بين الطرفين والعمل معًا لدحر وباء كورونا، وتعزيز التعاون بشأن قدرات الإنتاج وتطوير التعاون الصيني ـ الأفريقي في إقامة المشروعات، ودفع التعاون الصيني ـ الأفريقي في مجال التجارة الحرة ومشروعات البنية الداخلية، وبخاصة الطرق من أجل بناء «أفريقيا مترابطة»، فضلًا عن تعزيز التعاون الزراعي وإقامة تعاون في إنتاج الحبوب وتخزينها ونقلها، وتعزيز التعاون الرقمي لبناء «أفريقيا رقمية»، وإقامة تعاون في مجال حماية البيئة وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات أفريقيا في مجال السلام ومكافحة الإرهاب[43].

وبالتالي، تعتزم الصين تعزيز الشراكة مع أفريقيا في المجالات التي ظلت تعمل فيها من جانب مثل الاستثمار والتجارة وإقامة مشروعات البنية التحتية وحفظ السلام، مع دخول مجالات جديدة كالبيئة، والتنمية المستدامة، والتعاون الرقمي؛ مع زيادة الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي.

وفي خطاب للرئيس الصيني أمام الجلسة الافتتاحية لقمة بكين لمنتدي التعاون الصيني ـ الأفريقي عن «السياسات والمبادئ الجديدة لعلاقات الصين نحو أفريقيا» أكّد أن الشعب الصيني سوف يظل «صديقًا حميمًا وشريكًا طيّبًا وأخًا عزيزًا لأفريقيا إلى الأبد»[44].

وإذا ما وضعنا جانبًا العبارات الإنشائية والعاطفية التي تطفح بها خطابات المسؤولين الصينيين بوجه عام عند الحديث عن أفريقيا، فإن العلاقات الصينية ـ الأفريقية بحاجة إلى تقييم شامل يضع في الاعتبار الفوائد التي يجنيها كل طرف من هذه الشراكة ومدى عدالة هذه الشراكة، والجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة والتأطير من أجل شراكة متوازنة تعود بالنفع على كل الأطراف.

وفي الواقع، يختلف المراقبون حول أنشطة الصين في أفريقيا، فمنهم من يراها «شريرة» تستهدف الموارد الطبيعية وسوف تلحق الضرر بجهود أفريقيا لتحسين الحكم وبناء مستقبل مستدام... بينما يصفها آخرون بأنها «فاضلة» وتساهم في تأسيس تنمية اقتصادية طويلة الأمد من خلال مشروعات البنية التحتية وتوليد الإيرادات[45].

---

(42) Ibid.

(43) «الصين تقترح خطة من سبع نقاط لتطوير التعاون الصيني ـ الأفريقي،» شينخوا، 1 أيلول/سبتمبر 2021، <http://arabic.news.cn/2021-01/09/c_139653037.htm>.

(44) Akol Nyok Akol Dok and Bradley A. Thayer, «Why China Is Taking over Africa's Resources One Country at a Time,» *The National Interest* (31 July 2019), >https://bit.ly/3MyZVzL>.

(45) Yun Sun, «Africa in China's Foreign Policy,» John L. Thornton, China Center and Africa Growth Initiative, (Brookings, UK, 2014), p. 1.

وعلى الرغم من حالة الرضا والإعجاب التي يبديها القادة الأفارقة من شراكتهم مع الصين، إلا أن هذه الشراكة تتعرّض للنقد والاتهام من جانب الدول الأوروبيّة ومن مواطني الدول الأفريقيّة. لقد أثارت المديونية المتزايدة للبلدان الشريكة في مبادرة الحزام والطريق للبنوك الصينية الكثير من الشكوك والامتعاض من جانب المواطنين الأفارقة الذين يخشون أن تعوق هذه الديون تقدم القارة في المستقبل، كما تنامت المشاعر المعادية للصين في عدد من البلدان الأفريقية بسبب سياسات الصين في التوظيف، التي تفضل الصينيين على السكان المحليين، وبسبب تدنّي مستوى جودة بعض المشروعات التي تقوم بها الصين في الدول الأفريقية. لقد أدى الامتعاض الشعبي من الممارسات الصينية في أفريقيا إلى كثير من حالات العنف من جانب الأفارقة تجاه الجوالي الصينية هناك، وبخاصة في موزمبيق وغينيا الاستوائية وجنوب السودان ونيجيريا وزامبيا وكينيا وأثيوبيا وتشاد وغيرها.

يحرص الأفارقة على شراكتهم مع الصين بسبب حاجتهم الملحة إلى المساعدات والقروض وبناء وترميم البنى التحتية في دولهم، كما أنهم يفضلون الشراكة الصينية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ارتباطها بشروط سياسية.

خاتمة

تبدو الشراكة الصينية ـ الأفريقية كنموذج لأقوى وأنجح الشراكات في عالم اليوم لكونها تقوم على الاحترام والمنفعة المتبادلة بين الطرفين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جانب طرف على الآخر.

تتجلى المصالح الصينية في أفريقيا بمصالح اقتصادية تتمثل بالحصول على الطاقة والمعادن وفتح الأسواق الأفريقية أمام البضائع الصينية، وبمصالح سياسية تتمثل بسعي الصين للإفادة من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يخدم المصلحة الصينية ويدعم سيادتها وأمنها القومي، وبمصالح عسكرية وأمنية فرضها الوجود الصيني في أفريقيا كالسعي لحماية الجالية الصينية في أفريقيا، وحماية المشروعات التي أقامتها الحكومة الصينية هناك. من جانب آخر يحرص الأفارقة على شراكتهم مع الصين بسبب حاجتهم الملحة إلى المساعدات والقروض وبناء وترميم البنى التحتية في دولهم، كما أنهم يفضلون الشراكة الصينية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ارتباطها بشروط سياسية.

استخدمت الصين عدة استراتيجيات لخدمة مصالحها في القارة الأفريقية مثل التشديد على القواسم المشتركة بينها وبين الدول الأفريقية، إضافة إلى القوة الناعمة المتمثلة بالأدوات الاقتصادية والتعليمية والإعلامية والتدريب.

لقد قدمت الصين دعمًا عينيًا وماليًا كبيرًا إلى دول القارة الأفريقية خلال أزمة كورونا، وهو ما كان له أعظم الأثر في محاصرة الوباء، وتؤكد جميع المؤشرات أن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من الشراكات بين الطرفين □